اضعاف وزن مشاركة المنظمة، والموقف العربي.

○ محاولة انتزاع اعتراف الولايات المتحدة الاميركية بالمنظمة؛ باعتبار ان ذلك هو المدخل لاشتراك م.ت.ف. في عملية السلام؛ واعتراف اسرائيل بالمنظمة، الامر الذي يرتب نجاح الخيار الفلسطيني، كسبيل وحيد لانهاء النزاع.

ولقد كان من الطبيعي ان يصطدم تحقيق هذه النقاط بمعارضة الاردن، الذي سعى الى استغلال نتائج الحرب العربية ـ الاسرائيلية في ايجاد موقع له ضمن الاطراف العربية الاخرى، كمصر وسوريا. وقد وجد هذا السعي تشجيعاً من جانب الادارة الاميركية، ووزير خارجيتها كيسنجر، الذي كان يعتقد بأن اعطاء العاهل الاردني انجازاً ما يمكن ان يعزز دوره، ومكانته، في الاراضي المحتلة على حساب م.ت.ف. ولذلك، اعرب كيسنجر للاسرائيليين عن خشيته، أكثر من مرة، من أن كل يوم يمر بدون اجراء عملية فصل قوات مع الاردن، يعزز مركز المنظمة وزعيمها[٤٣]. غير ان رئيس الوزراء الاسرائيلي آنذاك، اسحق رابين، تردد في ابداء التجاوب مع نصيحة كيسنجر. وبهذا ارتكبت الحكومة الاسرائيلية «العمالية» خطأها الثاني، بعد ان ساهمت سياستها المتبعة في الاراضي المحتلة، ودون ارادتها، في تقوية نفوذ م.ت.ف. التي أظهرت في الانتخابات البلدية، العام ١٩٧٦، تفوقها المطلق على نفوذ الملك حسين[٤٤].

والحقيقة ان العاهل الاردني الذي ادرك اكثر من الاسرائيليين، في ذلك الوقت، الاهمية التي باتت تحظى بها م.ت.ف. كان حريصاً على ايجاد نوع من التفاهم مع المنظمة، يؤمن له الدخول في المفاوضات، دون معارضة المنظمة، على أساس اشراك المنظمة ضمن الوفد الاردني الى مؤتمر السلام. ولهذه الغاية، طرح الاردن على م.ت.ف. في أواخر العام ١٩٧٣، ان يقوم الاردن بتشكيل حكومة تضم شخصيات فلسطينية تختارها المنظمة، يتشكل منها الوفد الاردني في المفاوضات العتيدة. كما عرض الاردن ان يضم الوفد الى المؤتمر ممثلاً عن المنظمة تختاره، يكون له الحق في استخدام حق النقض[٤٥].

الّا ان الاقتراح الاردني قوبل بالرفض من جانب م.ت.ف. التي اصرت على ان تمثيل الشعب الفلسطيني في أية مفاوضات، تملك م.ت.ف. وحدها الحق فيه. على أن الاردن، الذي كان يرتبط في العام ١٩٧٤ بـ «وحدة» مع سوريا، لم يتخل عن محاولته في تجاوز المنظمة، أو أقله في ان يفرض عليها قبول اقتراحه بالوفد المشترك، وذلك على الرغم من ان المنظمة استطاعت ان تنتزع في مؤتمر القمة العربي السادس في الجزائر، اعترافاً جماعياً ـ مع تحفظ الاردن فقط ـ بوحدانية تمثيلها. وقد سعى العاهل الاردني، في محاولة لتطويق المنظمة، الى استمالة مصر الى جانب الاردن؛ وهذا ما أشار اليه بيان الاسكندرية، اثر القمة التي عقدها حسين والسادات. وقد شرح الملك البيان بقوله: «ان الاردن سيذهب الى جنيف كدولة يهمها قرار مجلس الامن الدولي رقم ٢٤٢، ولها أرض احتلتها اسرائيل عام ١٩٦٧. أما م.ت.ف. فستذهب بعد ذلك الى جنيف للتحدث عن حقوق الشعب الفلسطيني، وهي مسألة تتجاوز مسؤولياتنا المباشرة»[٤٦]. وقد رأت المنظمة في البيان خروجاً على قرارات قمة الجزائر، ومحاولة لتطويقها، وعزلها.

وفي الحقيقة، لم تكن م.ت.ف. وحدها التي استاءت من التقارب الاردني ـ المصري، كما عبّر عنه بيان الاسكندرية. فقد كانت سوريا منزعجة بالقدر عينه ولأسباب أخرى من هذا التقارب، الذي رأت فيه محاولة لعزلها من جانب الولايات المتحدة الاميركية. وهكذا، التقت مصلحة سوريا، التي سعت دائماً الى ابقاء عمان تحت مراقبتها، على دعم المنظمة ازاء المحاولات الاردنية لاقصائها. وفي